" عَضَضْتُهُ " مُتعدّياً بنَفْسه عَضِضْتُ " عَلَيْه " مُتَعَدّياً بعَلَى وكَذَا عَضضْتُ بِهِ مُتَعَدّياً بالبَاءِ صَرّحَ به الجَوْهَرِيّ والصّاغَانِيّ " كسَمِعَ " ومَنَعَ " . قال شيخُنا : وَزْنُه بمَنَع وَهَمٌ إِذِ الشّرْطُ غَيْرُ مَوْجُودٍ كما في النّاموس إِلاّ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى تَدَاخُلِ اللّغَاتِ انتهى . قُلْتُ : الفَتْحُ نَقَلَه الجَوْهَرِيّ ونَصّه : ابنُ السّكّيت : عَضَضْتُ باللّقْمَة فأَنَا أَعَضّ . وقال أَبو عُبيْدٍ : عَضَضْتُ بالفَتْحِ لُغةٌ في الرّبابِ . قال ابنُ بَرّيّ : هذا تَصْحِيفٌ على ابنِ السّكّيتِ والّذِي ذَكَرَهُ ابن السّكّيت في كِتاب الإِصلاح : غَصِصْتُ باللّقْمَةِ فأَنا أَغَصّ بها غَصَصاً قال أَبو عُبَيْدة : وغَصَصْتُ لُغَةٌ في الرّباب بالصّاد المُهْمَلَة لا بالضّاد المُعْجَمَة . قلتُ : وهكَذا وُجِدَ بخُطّ أَبي زَكَرِيّا وابْن الجَوَاليقيّ في الإِصْلاح لابْن السّكّيت في باب ما نُطِقَ به بفَعِلْتُ وفَعَلْتُ بالغين والصاد المُهْمَلَة على الصّواب وصَرّحُوا بأَنّ مَا في الصّحاح تَصْحيفٌ وقد تَبِعَهُ المُصَنّف هُنَا حَيْثُ وَزَنَهُ بمَنَع إِشَارَةً إلى قَوْل أَبي عُبَيْدَةَ المَذْكُور من غَيْر تَنْبيهٍ عليه . وذَكَرَهُ أَيْضاً في الصّاد على الصّواب وقد وَقَعَ في هذَا الوَهَمِ أَيْضاً الصّاغَانيّ في العُبَاب حَيْثُ نَقَلَ قَوْلَ أَبي عُبَيْدَةَ السّابقَ وكأَنّ المُصَنّفَ حَذَا حَذْوَهُ على عَادَته مع أَنّه نَبّهَ على تَوْهيمِ الجَوْهَريّ في كتَابه التّكْملَة . فَقَالَ ما نَصّهُ : وقَال الجَوْهَريّ : عَضِضْتُ باللّقْمَة والصّوابُ غَصِصْتُ بالغَيْن المُعْجَمَة وبَصَادَيْن مُهْمَلَتَيْن ولم يَذْكُرْ قَوْلَ أَبي عُبَيْدَةَ وكَأَن عنده الوَهَمَ في غَصصْت باللّقْمَة فَقَط والصّواب ما نَقَلَه ابنْ بَرّيّ فيما تَقَدّمَ من القَوْل فتَأَمّلْ تَرْشُدْ فالصّوابُ الّذي لا مَحيدَ عنه أَنّهُ من باب سَمِع فَقَط . يُقَال : عَضِضْتُه أَعَضّ وعَضِضْت عَلَيْه " عَضّاً " وعِضَاضاً " وعَضِيضاً : مَسَكْتُهُ " وفي بَعْضِ النّسَخ . أَمْسَكْتُه " بأَسْنَانِي " وشَدَدْتُه بهَا " أَو بلِسَانِي " وكَذلك عَضّت الحَيّةَ ولا يُقَال للعَقْرَب لأَنّ لَدْغَهَا إِنّمَا هو بزُبَانَاها وشَوْلَتِهَا والأَمْرُ منه عَضّ واعْضَضْ . قال ا تَعالَى : (عَضّوا عَلَيْكُمُ الأَنَامِلَ مِنَ الغَيْظ) أَخْبَرَ أَنّه لشِدّة إِبْغاضهم المُؤْمنينَ يَأْكُلُون أَيْدِيَهُم غَيْظاً . وفي حَديث العِرْبَاض : "

وعَضّوا عليها بالنّوَاجِذ " هذا مَثَلٌ في شِدّةِ الإِمساكِ بأَمْرِ الدّينِ لأَنّ العَضّ بالنّوَاجِذ عَضٌّ بجَميع الفَمِ والأَسْنَانِ وهي أَواخرُ الأَسْنَان . عَضِضْتُ " بصَاحِبِي عَضِيضاً " وعَضّاً : " لَزِمْتُهُ " ولَزِقْتُ به . وفي حَديثِ يَعْلَى : " يَنْطَلِقُ أَحَدُكُم إِلى أَخيه فيَعَضّه كعَضِيضِ الفَحْلِ " أَصْلُ العَضِيضِ اللّزُومُ . وقال ابنُ الأَثير : المُراد به هُنَا العَضّ نَفْسُهُ لأَنّهُ بعَضّه له يَلْزَمُهُ . " والعَضِيضُ " كأَميرٍ : " العَضّ الشّديدُ " هكَذا في سَائر الأُصُول وهو غَلَطٌ والّذي نَقَلَه الصّاغَانيّ في كِتَابَيْه عن ابْن الأَعْرَابيّ : العَضْعَضُ مثَالُ سَبْسَبٍ : العَضّ الشّدِيدُ هكذا بفَتْح العَيْن في العَضّ وهو غَلَطٌ أَيْضاً والصّوَابُ كما في التّهْذيب عن ابن الأَعْرَابيّ : العَضْعَضُ هو العِضّ الشّدِيدُ هكذا بكَسْر العَيْن . قال : ومنهم مَنْ قَيّدَهُ بالرّجَال والدّليلُ على ذلكَ أَنّه قالَ بَعْدُ : والضّعْضَعُ : الضّعيفُ وسَيَأْتي العِضّ بالكَسْر بمَعْنَى الدّاهِيَة فتَأَمّلْ فيمَا وَهِمَ فيه المُصَنّف والصّاغَانيّ وقَد قَيّدَه على الصّواب صاحبُ اللّسَان وابنُ حامدٍ الأُرْمَويّ وغَيْرُهما من أَئمّة اللّغَة ويَدُلّ له أَيْضاً قَولُ ابن القَطّاع : عَضّ يَعَضّ عَضيضاً : اشْتَدّ وصَلُبَ . وقَوْلُ صَاحب الأَساس : والعَضِيضُ والعِضّ : الشّدِيدُ غَيْرَ أَنّ قوْلَه : والعَضِيضُ تَحْريفٌ من النّسّاخ والصّواب العَضْعَضُ كما ذَكَرْنَا . العَضِيضُ : " القَرِينُ "